

بيان دولة الكويت في جلسة مجلس الأمن *العنلية* حول سوريا

11 سبتمبر 2018، الأمم المتحدة - نيويورك

شكراً السيدة الرئيس،،،

1. تُصادف عقد هذه الجلسة اليوم مع الذكرى الأليمة للهجمات الإرهابية التي حدثت بتاريخ 11 سبتمبر 2001 وراح ضحيتها الآلاف من الأبرياء من الشعب الأمريكي الصديق. نجدد تعازينا وتضامننا مع الشعب الأمريكي وأسر الضحايا بهذه الذكرى، ونجدد عزمنا على العمل مع الشركاء والحلفاء للقضاء على ظاهرة الإرهاب التي تُهدد السلم والأمن الدوليين، ونتعهد بمواصلة جهودنا كعضو فاعل في التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش في العراق وسوريا.

السيدة الرئيس،،،

2. أود أن أتقدم بالشكر إلى الوفد الروسي على الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن حول نتائج قمة ضامني إتفاق استأننا التي عُقدت يوم الجمعة الماضي في طهران والتي ناقشت الوضع في سوريا بشكل عام وإدلب بشكل خاص، ونُحث هنا على إستمرار الحوار على كافة المستويات بين الأطراف المعنية للتوصل إلى حل سلمي للحالة في إدلب. وتُجدد دولة الكويت ما ذكرته في الجلسات الماضية بأن أي تصعيد عسكري في إدلب سيكون له تداعيات انسانية كارثية، فأكثر من سيدفع ثمنها هم أضعف فئات المجتمع – الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى. وقد رأينا ما حدث في مناطق أخرى في سوريا والتي كانت بعضها مصنفة ضمن مناطق خفض التصعيد.

3. إننا نتابع عن كثب التقارير الأخيرة الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية حول التطورات في محافظة إدلب وحولها، ونعرب عن القلق العميق إزاء ما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) حول نزوح ما يقارب 30 ألف شخص من إدلب خلال الأيام الماضية جراء التصعيد الأخير هناك. كما تابعنا المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم أمس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد مارك لوكوك في جنيف والذي ناشد خلاله المجتمع الدولي للتعامل مع هذه الازمة بطريقة تحول دون أن تتحول إدلب خلال الأشهر القليلة القادمة إلى أسوأ كارثة إنسانية مع أكبر خسائر للأرواح في القرن الحادي والعشرين – أكرر هذا التحذير في حال تمت عملية عسكرية شاملة في إدلب الذي يجب أن يسترعي إهتمام مجلس الأمن: أسوأ كارثة إنسانية مع أكبر خسائر للأرواح في

القرن الحادي والعشرين. إننا نذكر كافة الأطراف بضرورة احترام إلتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحترار وحماية المدنيين والأهداف المدنية.

4. إن الهجمات العسكرية على الجماعات الإرهابية المُصنفة من قبل هذا المجلس لا تخل بإلتزامات أي طرف في النزاع بموجب القانون الإنساني الدولي، فلنتذكر بأن الحروب لها قواعد، وان لكل 100 مدني في إدلب – غالبيتهم من الأطفال والنساء – هناك إرهابي.

السيدة الرئيس،،،

5. نجدد تأييدنا بما جاء في بيان الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش بتاريخ 29 أغسطس من مناشدة للحكومة السورية وجميع الأطراف المعنية بممارسة ضبط النفس ودعوته لضامني إتفاق استأننا بتكثيف الجهود لإيجاد حل سلمي للوضع في إدلب، وإيلاء الجهود الدبلوماسية المزيد من الوقت والإهتمام، لتجنب سفك مزيد من الدماء. وفي هذا السياق، نتمنى أن تُساهم الإجتتماعات الذي عقدها الممثل الخاص للأمين العام إلى سوريا السيد ستيفان دي مستورا اليوم وأمس في جنيف في إيجاد الحلول الهادفة إلى إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء.

السيدة الرئيس،،،

6. إن إجتماعنا اليوم يُعد الرابع حول سوريا في أقل من اسبوع، وكلنا أمل أن تضع سلسلة الإجتتماعات هذه إدلب تحت المجهر وتُساهم في إبقاء الزخم للجهود الدبلوماسية من الجميع لضمان تجنب كارثة إنسانية والالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرار 2401 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين وعدم إستهداف المدنيين والمرافق الصحية والمدنية. نتمنى أن الرسائل التي تخرج من إجتماعاتنا هذه تصل إلى الأطراف المعنية لتؤكد بأن مجلس الأمن يتابع وسيستمر بمتابعة التطورات في إدلب عن كثب، وأن المجلس على إستعداد لإتخاذ ما يلزم من تدابير للاضطلاع بمسؤولياته الانسانية والقانونية تجاه سكان إدلب. وختاماً، نجدد التأكيد على أن الطريق الأمثل للتوصل إلى حل مُستدام للأزمة السورية هو في الحل السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2254 وبيان جنيف لعام 2012.

وشكراً السيدة الرئيس.